العراق: حرمان آلاف المعتقلين من حقوقهم الأساسية

يجد آلاف المعتقلين الذين تحتجزهم القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في العراق أنفسهم أسرى نظام من الاعتقال التعسفي يحرمهم من حقوقهم الأساسية، على حد قول منظمة العفو الدولية في تقرير صدر اليوم. وفي الوقت ذاته، هناك أدلة متزايدة على تعرض المعتقلين للتعذيب على يد قوات الأمن العراقية التي تساندها القوات المتعددة الجنسيات.

وقالت حسيبة حاج صحراوي نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إنه "بعد مضي ثلاث سنوات على الإطاحة بصدام حسين، تقاعس التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عن اتخاذ تدابير تحترم الحقوق الأساسية للمعتقلين الخاضعين لسيطرته وعن حمايتهم من التعذيب المحتمل أو غيره من الانتهاكات. ويتسم نظام الاعتقال الذي وُضع بالتعسفية ويشكل أرضاً خصبة لانتهاكات محتملة."

وقد مضى الآن أكثر من عامين على وجود بعض المعتقلين في حجز القوات المتعددة الجنسيات بدون تهمة أو محاكمة وبدون إتاحة فرصة كافية لهم للطعن في أسباب سجنهم. ويواجهون احتمال احتجازهم طوال سنوات استناداً إلى معلومات لا يحق لهم الاطلاع عليها. والنظامان اللذان تستخدمهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمراجعة حالات المعتقلين لا يستوفيان المعايير الدولية، بما فيها شرط الإشراف القضائي. كما يُحرم المعتقلون بصورة روتينية من مقابلة المحامين وأفراد عائلاتهم.

ويركز تقرير ما وراء أبو غريب : الاعتقال والتعذيب في العراق على انتهاكات حقوق الإنسان التي تتحمل القوات المتعددة الجنسيات مسؤولية مباشرة عنها، لكنه يشير أيضاً إلى تزايد الأدلة على ممارسة التعذيب من جانب قوات الأمن العراقية التي تعمل جنباً إلى جانب مع القوات المتعددة الجنسيات، بمن فيها ما يسمى بلواء الذئاب الذي يتبع وزارة الداخلية العراقية. كذلك توفي المعتقلون في حجز القوات العراقية في بعض الحالات. ويساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء عدم إجراء تحقيقات بشكل صحيح في هذه الحالات ومزاعم التعذيب وعدم محاسبة المسؤولين عنها. كما أن التحقيقات الأمريكية والبريطانية في الانتهاكات التي ارتكبتها قواتهما ركزت عموماً على عسكريين من ذوي الرتب الدنيا ولم تعكس الأحكام الصادرة خطورة الجرائم.

ومن الضروري أن تتخذ القوات المتعددة الجنسيات والسلطات العراقية خطوات عاجلة لإعادة تأكيد أهمية حقوق الإنسان الأساسية يبقى هناك بصيص أمل في وقف انزلاق العراق نحو مزيد من العنف والطائفية. وبشكل خاص، عليها ضمان احترام حقوق المعتقلين احتراماً كاملاً، وإجراء تحقيقات شاملة وسريعة في جميع مزاعم التعذيب وغيره من الانتهاكات، وتقديم المسؤولين عن ارتكابها أو إعطاء الأمر بارتكابها إلى العدالة، مهما علت منـزلتهم.

وقالت حسيبة حاج – صحراوي إن "القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق في العراق، فضلاً عن القانون العراق المحلي يتضمنان ضمانات لحماية الحقوق الأساسية للمعتقلين – بما فيها الحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة. وقد آن الأوان لجميع أطراف النـزاع للبدء في احترام القوانين التي يظلون ملزمين بها قانونياً".

وللحصول على نسخة من تقرير ما وراء أبو غريب : الاعتقال والتعذيب في العراق، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني :
.index/engmde140012006/http://web.amnesty.org/library